

التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية

تقرير من الأمانة

١- التقرير الخاص بالتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية هو وسيلة لإحاطة جمعية الصحة علماً، على نحو منتظم، بمجموعة مختارة من الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة لضمان الاعتراف بالصحة كمحرك أساسي للتنمية المستدامة. وتعاون منظمة الصحة العالمية داخل منظومة الأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من دورها التنسيقي في ميدان العمل الصحي الدولي، إذ يسهم في تحسين مواءمة تصريف شؤون الصحة على الصعيد العالمي، ويوفر سبيلاً لضمان التنفيذ المتسق لقواعد المنظمة والمعايير المتبعة لديها. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع المنظمة الدعوة للتمويل من أجل الصحة، فضلاً عن قدرتها على الوصول إلى موارد مالية إضافية تُتاح لها من خلال آليات الأمم المتحدة المختلفة، وبشكل رئيسي على الصعيدين العالمي والقطري.

٢- ويمتد تعاون منظمة الصحة العالمية مع المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة، عبر جميع مستويات المنظمة وجميع المجالات التقنية. ويرد بيان هذه الأعمال بانتظام في كل من التقارير التقنية المستقلة والوثائق الخاصة باللجان الإقليمية. ويركز هذا التقرير على الإجراءات ذات الصلة بمختلف مستويات المنظمة والإجراءات المتعلقة، تحديداً، بالأنشطة على المستوى القطري والمنفذة دعماً لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

الاستجابة للدعوة إلى نهج أكثر استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٣- عقب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، انصب تركيز الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية على ضمان اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق أهدافها. وتشمل هذه الأنشطة تعزيز القدرات الداخلية للمنظومة لدعم الدول الأعضاء في بذل جهود متواصلة وفي الوقت المناسب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- ويتطلب تحقيق الأهداف المدرجة على خطة عام ٢٠٣٠ زيادة التركيز على التعاون البرمجي بين مختلف الكيانات أكثر مما كان عليه في الماضي. ويعدُّ الاستعراض الشامل المنتظم للسياسات الذي تجريه الجمعية العامة كل أربع سنوات، آلية هامة لتحسين الاتساق والتنسيق والشفافية والفاعلية فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ولاسيما على الصعيد القطري.

٥- وقد اعتمدت الجمعية العامة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، القرار ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والذي يحدد توجُّهات السياسة العامة الاستراتيجية الرئيسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون الذي

توفره وطرائق تنفيذ هذا التعاون، ولاسيما المتبعة على الصعيد القطري في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ويستند القرار إلى المناقشات التي انعقدت في إطار الحوار الحكومي الدولي على مدار ١٨ شهراً بشأن العملية الأطول أجلاً لتحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي جرى تنظيمه تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦- وعلى الرغم من أن أحكام القرار غير ملزمة لمنظمة الصحة العالمية، فإن لها آثاراً هامة على أعمالها. أولاً، تُلزم المنظمة، بصفتها الوكالة المتخصصة في مجال الصحة الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، بزيادة الاتساق فيما بين جميع كيانات الأمم المتحدة التي تتعلق ولاياتها بالصحة، ولاسيما الصناديق والبرامج التي سوف يتعين عليها أن تكيّف نموذج تشغيلها مع أحكام القرار. ثانياً، يمثل القرار توافقاً في الآراء بين الدول الأعضاء بدعم قوي من الجهات المانحة والبلدان التي تُنفذ فيها برامج للأمم المتحدة. ثالثاً، ساهمت المنظمة بنشاط في العملية التحضيرية التي أفضت إلى تبني القرار بطرق شتى، منها توفير البيانات، والمشاركة في الاستقصاءات، وتسهيل الضوء على الثمار الرئيسية التي تمخضت عنها أعمال الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وبيان ما يكتنفها من تحديات، والمساهمة في تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار السابق بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (القرار ٢٢٦/٦٧ الصادر في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)؛ فضلاً عن تبادل الخبرات فيما يتعلق بعناصر برنامج إصلاح المنظمة ذات الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. ويدعو القرار جميع الوكالات المتخصصة لتقديم تقارير عن الإجراءات المحددة التي اتخذتها كل وكالة بصفتها في إطار الاستجابة للتوصيات، بالإضافة إلى الإسهام في رصد التقدم المحرز على نطاق المنظومة ككل.

٧- وقد قطعت المنظمة شوطاً كبيراً في العمل على تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالوكالات المتخصصة في القرار الخاص بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. فعلى سبيل المثال، تتضمن الميزانية البرمجية المقترحة للثلاثية ٢٠١٨-٢٠١٩ إطاراً محسناً قائماً على النتائج يرسم صلات واضحة مع غايات محددة ضمن أهداف التنمية المستدامة. وتعتمد جمعية الصحة الميزانية الكاملة للمنظمة، بما في ذلك الاشتراكات المقدّرة والمساهمات الطوعية، وتوفر البوابة الإلكترونية بيانات شاملة وفي الوقت المناسب بشأن تدفقات التمويل^١. وتعدّ المنظمة بانتظام حوارات بشأن التمويل لضمان مواعيمته مع الأولويات المتفق عليها بالمنظمة وإمكانية التنبؤ بها، ولتوفير منصة للجهات المانحة لبحث أية مسألة ذات أهمية فيما يتعلق بتمويل المنظمة. وتسلك المنظمة بالفعل طرائق متباعدة إزاء حضورها بالبلدان بما يتماشى مع الاحتياجات الوطنية ومع قدرات المنظمة. ومن الطرق المتنوعة التي يكون للمنظمة من خلالها "حضور" في البلدان المكاتب القطرية، والمكاتب دون الوطنية، والمكاتب المتعددة البلدان، والمكاتب الموجودة بالأراضي أو المناطق، ومسؤولي شؤون البلدان في المكاتب الإقليمية، والاتصالات المباشرة من جانب المكاتب الإقليمية، فضلاً عن تقديم الدعم لجميع البلدان من المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية الستة. والمنظمة هي ثالث أكبر المساهمين في تقاسم تكاليف التمويل اللازم لنظام المنسقين المقيمين على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

٨- وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة قد طلبت من الأمين العام أن يعد عدة مقترحات، لتواصل الأجهزة الرئاسية للأمم المتحدة استعراضها، بحيث تكون تلك المقترحات مؤهلة لأن تستهل عمليات تحول إضافية في أداء المنظومة. ويشمل ذلك الآتي:

(أ) مخطط على نطاق المنظومة للوظائف والقدرات الحالية لكل وكالة على حدة دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ومشروعاً بتوصيات لمعالجة الثغرات وأوجه التداخل بين الوكالات، وهو ما سيفيد بعد ذلك في تصميم إجراءات وخيارات ملموسة لمواءمة طرائق التمويل مع الوظائف التي سوف يتم تضمينها في الخطط الاستراتيجية الجديدة؛

١ <http://extranet.who.int/programmebudget> (تم الاطلاع في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

(ب) الخيارات المتاحة والآثار المرتقبة لتحسين المساواة والتنسيق الشامل للكيانات التابعة للأمم المتحدة ومراقبتها من جانب الدول الأعضاء؛

(ج) اقتراح شامل بشأن إدخال مزيد من التحسينات على نظام المنسقين المقيمين.

٩- وقد دشنت الجمعية العامة منتدى سياسياً رفيع المستوى كمنصة رئيسية لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك بهدف تقديم القيادة السياسية والإرشادات والتوصيات بشأن عدة أمور منها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتعزيز التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة. ويوفر المنتدى منبراً لاستعراض التقدم الخاصة بكل بلد والتقدم المحرز في مختلف المجالات المواضيعية. وقدم ٢٢ بلداً، في عام ٢٠١٦، استعراضات وطنية طوعية تسلط الضوء على تجاربها خلال العام الأول من بدء العمل على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيحذو حذو تلك البلدان أكثر من ٤٠ بلداً في عام ٢٠١٧. وقد أنشأت الأمانة آلية واضحة وأصدرت توجيهات للمكاتب القطرية للمنظمة لتقديم الدعم إلى البلدان في إجراء الاستعراضات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تشارك المنظمة في قيادة الاستعراض المواضيعي للتقدم المحرز صوب تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) وما ينطوي عليه من تحديات، كما ستسهم في الاستعراضات المواضيعية لأهداف أخرى والمزمع إجراؤها عام ٢٠١٧، وبالتالي إيجاد حلقات وصل بين جميع الأهداف.

١٠- وثمة حاجة إلى نهج أكثر استراتيجية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وهو ما يتجلى في التعاون فيما بين الوكالات. فقد انخرطت المنظمة بنشاط في صياغة وثائق السياسة العامة الرامية إلى ضمان تنسيق أفضل بين المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة من خلال دور المدير العام كرئيس للجنة الرفيعة المستوى المعنية ببرامج مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وقد اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين عام ٢٠١٦ عدة أمور منها المبادئ المشتركة لتوجيه الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار العمل المشترك للأمم المتحدة لتحقيق المساواة وعدم التمييز في صميم التنمية المستدامة، وهما الأداتان اللتان توفران زخماً قوياً لتعزيز الاتساق والمواءمة بين مختلف المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها خطة عام ٢٠٣٠.

حشد الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة على أرفع المستويات في مجال تعزيز استجابات مشتركة بين القطاعات للصحة في حقبة أهداف التنمية المستدامة

١١- حظيت العديد من القضايا الصحية، خلال عام ٢٠١٦، عناية فائقة في الأجهزة الرئاسية للمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة. وعطفاً على ذلك، كان لمكوّن الصحة حضوراً قوياً في مؤتمرات عالمية حول قضايا ذات أهمية كبرى لجدول الأعمال الدولي، السياسي والإنمائي، وذلك عبر مشاركة ملحوظة من جانب منظمة الصحة العالمية. ولعل استمرار هذا الاتجاه نحو مناقشة القضايا الصحية الشديدة التأثير والمستجدة في محافل ذات طبيعة سياسية يسهم في توطيد التعاون بين مختلف الأجهزة الرئاسية، ما يكلل التعاون الجاري بين الأمانات

١ متاحان على الرابطين التاليين على التوالي:

http://www.unsystem.org/CEBPublicFiles/CEB_2016_6%20_Add.1%20%28inequalities%20framework%29.pdf

و

<https://www.unsceb.org/CEBPublicFiles/Common%20Principles%202030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development-27%20April%202016.pdf> (تم الاطلاع في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

والالتزام السياسي في ضمان الاستجابة الشاملة والمتسقة للتحديات الصحية في مختلف القطاعات. ويبدو جلياً أن هذه الممارسة تسهم في تقوية الدور المميزة لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وتعزز من القيمة التي تضيفها، كما تسهم في التصدي على نحو أكثر تكاملاً للتحديات الصحية في شتى أنحاء العالم.

١٢- وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، قدّم الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية، برئاسة رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، تقريره عن حماية البشرية من الأزمات الصحية في المستقبل.^١ وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم للأمين العام في إعداد اقتراحات بشأن سبل تنفيذ توصيات الفريق.^٢ وأكد الفريق مجدداً وبوضوح على وضع منظمة الصحة العالمية بوصفها قائداً منفرداً في مجال الصحة على الصعيد العالمي، وقد أفادت توصيات الفريق بشكل مباشر في تفعيل برنامج المنظمة للطوارئ الصحية.

١٣- وترأس رئيساً فرنسا وجنوب أفريقيا، والمديران العامان لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هيئة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي. كما أسهمت المنظمة في عمل أفرقة أخرى أنشأها الأمين العام، وبخاصة الفريق الرفيع المستوى المعني بإتاحة الأدوية والفريق الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

١٤- وفي اجتماعها الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات (نيويورك، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)، اعتمدت الجمعية العامة في القرار ٣/٧١ إعلاناً سياسياً اعترف بخطورة التحدي الذي تطرحه مقاومة مضادات الميكروبات أمام العديد من الإنجازات التي شهدتها القرن العشرون خارج نطاق القطاع الصحي. والترم رؤساء الدول والحكومات بأن يواصلوا العمل المتعدد القطاعات لمواجهة تلك التحديات، وطلبوا عدة أمور منها إنشاء فريق مخصص للتنسيق المشترك بين الوكالات "لتوفير الإرشادات العملية بشأن النهج اللازمة لضمان الاستمرار في اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي إلى مقاومة مضادات الميكروبات". وسوف تقدم المنظمة خدمات الأمانة لعمل الفريق وستترأسه بالمشاركة مع المكتب التنفيذي للأمين العام.

١٥- وعملت المنظمة في إطار منظومة الأمم المتحدة على الدعوة لكفالة الالتزام السياسي الرفيع المستوى من الدول الأعضاء، والتوعية بشأنه ودعمه، فضلاً عن ضمان قدر جيد من الاعتراف بالجوانب الصحية لمشكلة المخدرات العالمية، والهجرة، والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتعترف الوثائق الختامية المعتمدة للمؤتمرات المعنية بتلك القضايا بالأثر العميق لهذه الاتجاهات العالمية على صحة السكان، وبالحاجة إلى دعم النظم الصحية من أجل تلبية تلك الاحتياجات الصحية المحددة - ومن هذه الوثائق "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال (القرار S-30/1)، "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين" (القرار ١/٧١)، و"الخطة الحضرية الجديدة" (القرار ٢٥٦/٧١).

تعزيز الاتساق والفاعلية في تحقيق النتائج على المستوى القطري

١٦- يشير تقرير مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية "معا نستطيع: التأهب لخطة ٢٠٣٠"،^٣ الذي يعرض نتائج التنسيق الذي قامت به المجموعة خلال عام ٢٠١٥، إلى أنه خلال العام الأول من تنفيذ خطة ٢٠٣٠، تلقى

١ الوثيقة A/70/723.

٢ انظر الوثيقة A/70/824.

٣ للاطلاع على الملخص التنفيذي للتقرير، انظر

<https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org/ecosoc/files/files/en/2016doc/executive-summary-undg-2015-results-report.pdf> (تم الاطلاع في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

٩٥ فريقاً من فرق الأمم المتحدة القطرية طلبات من البلدان المضيفة لدعم أنشطة للتنفيذ على المستوى القطري، بما في ذلك أنشطة تعريفية عامة وإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية وقياس أدائها وتقديم تقارير بشأنها، فضلاً عن الأهداف المحددة للبلدان. وتتصدى الأفرقة المشتركة بين الوكالات على نحو متزايد للتحديات، وتطلب العمل على أكثر من هدف واحد، وتعزز تبني نهج متكامل للتعامل مع عالمية خطة عام ٢٠٣٠ وعدم قابليتها للتجزئة.

١٧- وبإعداد خريطة للوكالات التي تتأثر أو تشارك في رئاسة أفرقة مشتركة بين الوكالات في مختلف الأهداف، يتبين أن المنظمة تقود عمل الأمم المتحدة في بلدان مختلفة في جميع الأهداف باستثناء الهدف التاسع (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار). وتشارك المنظمة بأكثر قدر من النشاط في الأفرقة التي تتعامل مع قضايا صحية مختلفة، مثل التغذية والمياه والإصحاح والخدمات الأساسية عالية الجودة والمنصفة. وتساعد المنظمة في تعزيز القدرات الوطنية عبر ما تقدمه الأمانة من دعم تقني ومشورة في مجال السياسات، والتدريب، والتمويل، وتخطيط الدعم، ووضع البرامج، والرصد والتقييم، وإعداد التقارير. إلا أن الأمانة تدعم أيضاً العمل في مجالات مثل الشباب، ونوع الجنس، وحقوق الإنسان والإنصاف، والبيئة، وتصريف الشؤون (الحوكمة)، والحد من الفقر، والتعاون بين بلدان الجنوب، وسبل كسب الرزق، والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث. وعلاوة على ذلك، قدم ١٩ مكتباً من المكاتب القطرية للمنظمة الدعم التقني في مجال إعداد أو تنقيح الخطط الوطنية للصحة و/أو التنمية لتشمل أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

١٨- وقد وُضع أكثر من ١٠٠ برنامج للتصدي للقضايا الصحية في إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، من أصل ٣٦٥ برنامجاً مشتركاً على الصعيد العالمي. وتسهم البرامج المشتركة في تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، والتصدي لمحددات الصحة الواسعة النطاق، واستقطاب الخبرات إلى الفرق العاملة على المستوى القطري، فضلاً عن أنها تحد من التنافس من أجل الحصول على التمويل.

١٩- وقد شكّل الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى ائتلاًفاً إقليمياً معنياً بالصحة قائماً على القضايا المطروحة تحت قيادة مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا، وذلك اعترافاً منه بأهمية الصحة بالنسبة للتنمية. وتم إعداد واعتماد اختصاصات واضحة للائتلاف، وتحددت أولويات للتعاون من أجل تعزيز الدعم المقدم من المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في سبيل تنفيذ الغايات المتعلقة بالصحة.

٢٠- وتبين هذه الوقائع أهمية مشاركة المنظمة في وضع السياسات والإرشادات الخاصة بعمل موظفيها على الصعيد القطري وتعزيز قدراتهم حتى يتسنى لهم المشاركة بنشاط في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن بين الأعمال ذات الصلة في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وضع حزمة إرشادات موسّعة جديدة بشأن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،^١ وتفعيل استراتيجيتها بشأن الإدماج وتسريع الوتيرة ودعم السياسات، وذلك بإصدار الدليل المرجعي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعنوانه "إدماج خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠"، إلى جانب دليل مستخدمين لاستراتيجيتها الخاصة بالعمليات التجارية.

٢١- وسوف يُستفاد من استراتيجية التعاون القطري، وهي بمثابة الرؤية المتوسطة الأجل التي تتبناها المنظمة في توجيه عملها في بلد ما، كأداة لتعزيز الصلات بين عمل المنظمة على المستوى القطري وتحقيق أهداف

١ يُعتبر مصطلح "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" مصطلحاً عاماً لإطار برمجي استراتيجي يصف الاستجابة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة تجاه أولويات التنمية الوطنية، وقد يختلف مسماه من بلد لآخر.

التنمية المستدامة. وقد أصدرت المنظمة توجيهات واضحة^١ بشأن الصلة فيما بين تلك الاستراتيجية والتزام المنظمة بالمساهمة النشطة في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تعزيز القيادة والملكية الوطنية بإعطاء الأولوية لاتباع نهج يقوده البلد المعني.

٢٢- وتكون لاستراتيجيات التعاون القطري، بتعزيزها نهجاً متكاملًا ومتعدد القطاعات، فائدة أكبر كأداة لضمان الاتساق في الأنشطة العامة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ويلزم هنا تحقيق التناغم والتعزيز المتبادل فيما بين استراتيجيات التعاون القطري والبُعد الصحي في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٣- ونضرب مثلاً هنا بإقليم غرب المحيط الهادئ، حيث تكفل استراتيجيات التعاون القطري في جميع البلدان بناء الصلات مع أهداف التنمية المستدامة، وتبين أهميتها في السياق الوطني الخاص بالبلد المعني، كما تحدد الأنشطة التي تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إدماج الأهداف في الاستراتيجيات والبرامج والسياسات الصحية الوطنية. ويجري تحديث خمس استراتيجيات للتعاون القطري كانت قد صدرت قبل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وسيُعاد إصدارها في الأشهر القليلة المقبلة.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٤- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =

١ منظمة الصحة العالمية. استراتيجية التعاون القطري لمنظمة الصحة العالمية: دليل عام ٢٠١٦. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٦ (http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/251734/1/WHO-CCU-16.04-eng.pdf)، تم الاطلاع في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).